بسم الله الرحمن الرحيم

إقليم كوردستان – العراق
رئاسة الاقليم
الرئيس

باسم الشعب
قرار
رقم (١٥) لسنة ٢٠١٣

وفقا للصلاحيات الممنوحة لنا في الفقرة الأولى من المادة العاشرة لقانون رئاسة إقليم كوردستان – العراق رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ قررنا اصدار القرار الذى اصدره برلمان كوردستان – العراق في جلسته المرقمة (٣٠) في ٢٠١٣/٦/١٢ تحت رقم (٥) لسنة ٢٠١٣:

أولاً: تصديق ميثاق الشراكة و التنمية بين السلطات العامة و المنظمات غير الحكومية في اقليم كوردستان ـ العراق .

ثانياً: على الجهات ذات العلاقة الالتزام به وتنفيذ بنوده .

ثالثاً: يعتبر الميثاق المذكور ملحقاً بهذا القرار نافذاً من تاريخ اصداره وينشر في الجريدة الرسمية (وقائع كوردستان) .

مسعود بارزانى
رئيس اقليم كوردستان ـ العراق

هەولێر
٢٠١٣/٧/٤

ميثاق الشراكة والتنمية بين السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية
فى اقليم كوردستان- العراق

I. ديباجة

هذا الميثاق هو اتفاق بين السلطات العامة، ممثلة بالسلطة التشريعية والتنفيذية، والمنظمات غير الحكومية فى اقليم كوردستان- العراق. ويهدف الميثاق بشكل عام إلى ضمان أن جميع الأطراف تعمل معا وبشكل فعال من أجل تعزيز الديمقراطية والمجتمع المدني والاستقرار الاجتماعي والحكم الرشيد لمصلحة إقليم كوردستان، المجتمع والمواطنين.

و الميثاق يعكس السياسة الخاصة بالتعاون، كمرحلة أساسية للعلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية، والمنظمات غير الحكومية فى اقليم كوردستان- العراق. ويمكن للسلطات العامة والمنظمات غير الحكومية تحقيق علاقة أقوى وتعاون أفضل من خلال عملية التفاوض، كما جاء في القانون رقم (١) لسنة ٢٠١١ قانون المنظمات غير الحكومية في إقليم كوردستان.

يستند هذا الميثاق إلى فهم أنه لكي يتحقق نظام ديمقراطي دائم ونامي، يجب على السلطات العامة مشاركة المواطنين و المنظمات غير الحكومية، في عملية صنع القرار.

يوضح هذا الميثاق:

- الأدوار المتبادلة والمتكاملة للسلطات العامة والمنظمات غير الحكومية
- المبادئ والاهداف واليات التعاون بين الطرفين
- أولويات التعاون والمشاركة
- وآليات التنفيذ والمراقبة.

يساهم هذا الميثاق في إقرار ما يلي:

- المحافظة على استقلالية المنظمات غير الحكومية وإن تلقت تمويلاً من السلطات العامة.
- المساهمة الفعالة للمنظمات غير الحكومية في تنمية مجتمع ديمقراطي.
- حق المنظمات غير الحكومية في القيام بأنشطة المناصرة للقضايا تجاه السلطات العامة.

II. بيان التمثيل

السلطات العامة (التشريعية والتنفيذية) والمنظمات غير الحكومية شاركوا بصياغة بنود هذا الميثاق وصادق برلمان كوردستان على الميثاق في تاريخ (٢٠١٣/٦/١٢).

III. القيم والمبادئ

١ـ الشراكة المتكافئة

تلعب السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية أدوارًا تكاملية هامة ومتكافئة في المجتمع. فتُقر المنظمات غير الحكومية بدور السلطات العامة المنتخبة ديمقراطيًا، في حين تلتزم السلطات العامة بحماية حق المواطنين والمنظمات في تنظيم أنفسهم ووضع أهدافهم وتنفيذ أنشطتهم وفقًا للقانون. ويقر كلا الطرفين باهمية وجود علاقة إيجابية وشراكة مثمرة من اجل تحقيق المصلحة العامة بشكل أكثر فعالية.

٢ـ الاستقلالية

تتمتع المنظمات غير الحكومية بالحرية والاستقلال التام في:

أ ـ توطيد وإدارة شؤونها وفقا للمناهج والنظام الداخلى، فى اطارقانون المنظمات غير الحكومية فى اقليم كوردستان.

ب ـ حق إقامة الأنشطة والحملات وابداء الراى والملاحظات على سياسات السلطات العامة وله اتباع أي وسائل وطرق مدنية وقانونية أخرى

ج ـ تجنب فرض القيود والشروط ذات الطابع السياسي عند تمويل المنظمات غير الحكومية من الموازنة العامة كما ينبغي أن لا يؤثر هذا التمويل على استقلاليتها.

٣. الشفافية والمسؤولية

فيما يتعلق بالأنشطة واستخدام الموارد المخصصة، ولاجل تحقيق المصلحة العامة يتطلب من السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية الانفتاح وتحمل المسؤولية لضمان ترسيخ الشفافية، ويلتزم كلا الطرفين بإتاحة إمكانية الوصول للبيانات والمعلومات للمواطنين والقنوات الإعلامية.

٤. المساواة في المعاملة

تلتزم المنظمات غير الحكومية والسلطات العامة بمبدا المساواة والحرية بين جميع المواطنين والجمعيات في المشاركة فى الحياة العامة. فيقر كلا الطرفين:

أ ـ بتنوع المنظمات و وجهات نظرها وأهدافها

ب ـ الحاجة إلى تجنب التشهير والتقليل من دور المنظمات الأخرى أو آرائها أو الأشخاص العاملين فيها.

٥. دور المواطنين ومشاركتهم

تُعد المبادرات الذاتية للمواطنين ومشاركتهم التطوعية في الحياة العامة جزء لا يتجزأ من المجتمع الديمقراطي. فالمنظمات غير الحكومية هي أحدى القنوات لتمثيل القيم والمصالح المختلفة في مجالى وضع السياسات وتقديم الخدمات اللازمة في المجتمعات المحلية.

٦. الفاعلية والاستدامة

تلتزم السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية بتعهداتها لتحقيق أهداف هذا الميثاق، والعمل من أجل استمرارية الشراكة والتعاون لتحقيق التنمية المستدامة رغم أي تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية.

IV. الأهداف المرجوة من هذا التعاون، ومتطلبات الالتزام

الهدف ١: مجتمع مدني نشط ومنظمات فعالة

تعهدات السلطات العامة:

١. ضمان تعزيز ثقافة المواطنة.

٢. يجب على السلطات العامة أخذ زمام المبادرة في تنظيم موائد مستديرة وحوارات مفتوحة لتسليط الضوء على أهمية وجود مجتمع مدني وتوضيح دور المنظمات غير الحكومية في مجتمع ديمقراطي، وإقامة جسور بين المنظمات غير الحكومية والسلطة العامة.

٣. توفير برامج لبناء قدرات المنظمات غير الحكومية وفقًا لاحتياجاتها ومن خلال خطة متكاملة.

٤. ضمان وجود نظام فعال لدعم المبادرة المدنية، بما في ذلك توفير فرص الحصول على الاستشارات والدورات التدريبية والتي ستكون متاحة أيضًا للمنظمات المستحدثة من أجل دعمها لبناء قدراتها وتحقيق نتائج إيجابية.

٥. ضمان دعم مشاريع المنظمات غير الحكومية وتوفير الموارد المالية وغير المالية لها بطريقة مهنية وعادلة مما يمكنها من تحقيق الأهداف العامة.

٦. وضع نظام للتسجيل الإلكتروني للمنظمات غير الحكومية.

٧. ضمان الشفافية من خلال توفر وإتاحة الوصول إلى البيانات والمعلومات بشكل أفضل، و بطريقة تُمكن المنظمات غير الحكومية والمواطنين و وسائل الإعلام من الاعتراض على السياسات القائمة وتقديم الخدمات ومساءلة السلطات العامة.

٨. الاخذ بنظر الاعتبار الاساليب المختلفة لدعم
المنظمات غير الحكومية مثل توفير فرص استخدام والاتفاق من الابنية و الموارد العامة.

تعهدات المنظمات غير الحكومية:

١. تنمية برامج ومشاريع لتعزيز ثقافة المواطنة.
٢. تنظيم حوارات حول بعض المفاهيم مثل: الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني والشفافية والمسؤولية ومشاركة المواطنين في القضايا العامة.
٣. البحث المستمر عن الأعمال المُتقَنَة والمميزة والكفاءة المهنية والكمال من أجل تحقيق نتائج أفضل في عملها.
٤. الالتزام بالتعليم المستمر ووضع رسالة واضحة وأهداف قابلة للتحقيق وآليات للمساءلة، من أجل تعزيز فهم وثقة المواطنين بالمنظمات غير الحكومية.
٥. تعزيز وإطلاع مؤيديها وأعضائها وموظفيها والمستفيدين من مشاريعها والمواطنين على مبادئ التعاون المتبادل (بين المواطن والمنظمات) وأولويات العمل والممارسات الجيدة.
٦. الالتزام بالحفاظ على حقوق الأفراد داخل المنظمات غير الحكومية والعمل بمبادئ الديمقراطية في إدارة المنظمة.

الهدف ٢: المشاركة النشطة في صنع السياسات

تعهدات السلطات العامة:

١. إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المواطنين في صنع السياسات في البرلمان والحكومة.
٢. للبرلمان استشارة المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات العامة من خلال قنوات متعددة.
٣. لأعضاء البرلمان اعتماد مبدأ الجلسات المفتوحة للناس في مجتمعاتهم، وتنظيم الاجتماعات العامة المناقشة في السياسات العامة.
٤. تعزيز كفاءات مراكز البحوث المتخصصة لتصبح قادرة على المساهمة في تقديم المشورة والأبحاث في السياسة العامة.
٥. سن قانون يظمن حق في الحصول على المعلومات، و وضع الآليات الضرورية لتطبيقه.
٦. ضمان الوصول إلى قنوات اتصال شفافة وسهلة الوصول لإطلاع الأطراف المعنية والعامة من خلالها على السائل .
٧. الاستجابة السريعة للمبادرات المقدمة من قبل المنظمات غير الحكومية.
٨. ضمان توفر الفرص المناسبة التي تمكن المنظمات غير الحكومية من تعيين ممثليها في الهيئات المفتوحة واللجان ، واحترام السلطة الممنوحة للمثلين.

٩. الاعتراف بعدم امتلاك أحد المنظمات أو الشبكات سلطة تمثيل جميع المنظمات والشبكات في كوردستان.

١٠. العمل مع المنظمات غير الحكومية من المراحل الأولية لوضع السياسات. ضمان اشتراك المنظمات التي من المرجح أن يكون لديها وجهة نظر من البداية وإزالة الحواجز التي قد تمنع المنظمات من المساهمة.

١١. تقديم إشعار مبكر بالحوارات والمشاورات المقبلة، مما يعطي وقتًا كافيًا للمنظمات غير الحكومية لإشراك أصحاب المصلحة في إعداد الردود.

١٢. الحاجة إلى تلقي ملاحظات من المستجيبين وشرح مدى تأثيرهم على تنمية السياسات، بما في ذلك وجهات نظر المستجيبين التي لم تؤخذ بنظرالاعتبارفيها أو اتباعها.

١٣. إجراء مشاورات رسمية مع المنظمات غير الحكومية، خطيًا أو بطريقة أخرى، مع بيان الأسباب والتفسيرات المنطقية لاى قرار.

تعهدات المنظمات غير الحكومية:

١. إقامة الحملات والمناصرة والحشد السياسي للتأكد من وجود آليات للتشاور مع المنظمات غير الحكومية بشأن السياسات العامة في البرلمان والهيئات التنفيذية والتأكد من تطبيق هذه الآليات.

٢. توفير الدعم والاستجابة لمشاورات الحكومة، حسب الامكان.

٣. استطلاع آراء الأعضاء والمستفيدين ومستخدمي الخدمة والمتطوعين والأمناء عند التمثيل في السلطات العامة. إيضاح من يتم تمثيله (بطرق مهنية وعلمية)، والأسس والقدرات التي يستند إليها هذا التمثيل.

٤. عند وضع أفكار مستقبلية يتم التركيز على الحلول المستندة إلى براهين مع تقديم مقترحات واضحة حول النتائج الإيجابية وضمن الإطار الزمني المتفق عليه.

٥. دعم التعاون بين مختلف المنظمات غير الحكومية وفي الوقت نفسه قبول واحترام آراء المنظمات غير الحكومية الأخرى أيضًا.

٦. التأكيد على احترام استقلالية المنظمات، والتركيز على القضية التي يتم تمثيلها بغض النظر عن أية علاقات مع السلطات العامة أو المالية أو غيرها.

الهدف ٣ : التمويل المستدام للمبادرات المدنية

تعهدات السلطات العامة:

١. النظر في مجموعة واسعة من أساليب تمويل مشاريع المنظمات غير الحكومية وتزويدها بالموارد بما في ذلك المنح والعقود وتمويل القروض واستخدام البِنايات والخدمات العامة. العمل على إزالة الحواجز التي قد تعوق المنظمات غير الحكومية، خاصة المنظمات الصغيرة، من الوصول إلى التمويل العام.

٢. إنشاء صندوق لدعم وتمويل مشاريع المنظمات غير الحكومية، ومن خلال سن قانون ينظم ذلك.

٣. التأكد من الإدارة الجيدة والتطبيق الشفاف لعمليات (طرح عطاءات) المشاريع والتي تناسب الأهداف والنتائج المنشودة لبرامج التمويل.

٤. ضمان تحقيق الشفافية من خلال تقديم أساس منطقي واضح لكل قرارات التمويل. مع الاخذ بنظرالاعتبار تقديم الملاحظات والمبررات للمتقدمين في حالة رفض طلب التمويل الخاص .

٥. الاتفاق مع المنظمات غير الحكومية بشأن الطريقة التي سيتم بها مراقبة ومتابعة الأنشطة والنتائج قبل إبرام عقد أو اتفاقية تمويل. والتأكد من أن المراقبة وإعداد التقارير وثيق الصلة بالموضوع وملائمًا لطبيعة وحجم الفرصة. وتوضيح المعلومات المطلوبة والسبب في طلبها وكيفية استخدام هذه المعلومات. والاعتراف والقبول بتغطية النفقات الإدارية ذات الصلة عند تقديم المنظمات غير الحكومية طلب للحصول على منحة.

٦. إعداد وتبنى الإرشادات اللازمة حول استخدام الموارد النقدية وغير النقدية الضرورية المخصصة من التمويلات العامة، وكيفية استخدامها وإعداد تقارير بشأنها.

٧. ابتكار نظام ضرائب يدعم المبادرة المدنية والأعمال الخيرية من أجل تعزيز اهتمام القطاع الخاص بدعم الأنشطة غير الربحية.

٨. التأكد من عدم منع المنظمات غير الحكومية من ممارسة الأنشطة المضمونة بموجب القانون، من أجل تعزيز أساسها الاقتصادي.

٩. توفير التمويل لمشاريع المنظمات غير الحكومية من الموازنة ومن عوائد الوزارات المختلفة و أية هيئة عامة أخرى في الاقليم كل حسب اختصاصه ومجال عمله.

١٠. ضمان التشاور مع المنظمات غير الحكومية ومشاركتها في صياغة التعليمات والتنظيمات، وكذلك مشاركة المنظمات في لجان تقييم المشاريع (مع مراعاة عدم تضارب المصالح).